مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الإنفاق العسكري والتضخم: تحليل نظري – تجريبي
اسم الكاتب: أ.م.د. طلال محمود كداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3047
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٧٩(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٥٥-٦٦]

الإنفاق العسكري والتضخم
تحليل نظري - تجريبي

الدكتور طلال محمود كداوي
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

المستخلص

يعدّ التضخم ظاهرة اقتصادية عالمية تعاني منه الدول كافة بدون استثناء، وقد سخر العالم المتقدم جهوداً ملحوظة لمواجهته بقصد تحجيمه. لكن العالم الناشئ على ما يبدو لا يعير له ذلك الاهتمام. وبسبب الآثار السلبية الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية التي يرتبها التضخم بات من الضروري التحري عن مصادره. ويعدّ الإنفاق العسكري أحد القنوات التي تسهم في خلق الضغوط التضخمية بسبب الآثار التي يتركها على التوقعات وخلق فائض في الطلب ورفع درجات السيولة النقدية في الاقتصاد التي تتفاعل كلها وتدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الأعلى. ومن خلال التحري التجريبي عن الحالة السورية تأكد صحة فرضية أن الإنفاق العسكري مولد للضغوط التضخمية.

مقدمة

عادة ما تضع الدول لنفسها أهدافاً اقتصادية تصبوا إلى تحقيقها والوصول إليها عبر تسخير الإمكانات المتاحة لديها كافة. وتتباين هذه الأهداف فيما بين الدول من حيث كونها متقدمة أو ناشئة، فالدول الناشئة تولي جلّ اهتمامها نحو تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. في حين الدول المتقدمة ينصب تركيزها على ضمان الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على النمو. ومما يؤسَف له أن الدول الناشئة قليلاً ما تفكر بمسألة الاستقرار الاقتصادي.

ولعلّ ما يعكّر صفو الاستقرار الاقتصادي وجود حالات عدم التوازن، أي ببساطة مواجهة حالات إما البطالة أو التضخم أو كليهما معاً. وفي نظر الكثيرين يعد التضخم أهون الشرين.

ويبدو أن الدول الناشئة أسلمت لوضع التضخم وكأنه امر لا مفرّ منه، ومن هنا فان القليل من السياسات الاقتصادية قد رسمت لمواجهته، بينما نلاحظ أن اكثر ما يقلق العالم المتقدم هو التضخم مما استلزم إعطاء اهتمام متعاظم له، ولهذا نجد ان الأدب الاقتصادي الغربي يعجّ بالكثير من النقاش بخصوص نظريات التضخم ومصادره ووسائل علاجه، في حين نلاحظ العالم الناشئ يقف متفرجاً والتضخم ينخر في جسمه كالسرطان دون أن يدري إلى أين سوف يوصله.

تاريخ التسلم ٢٠٠٤/١٠/٢٧ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٥/١٧

ومن هنا بات على الدول الناشئة أن تولي موضوع التضخم اهتماماً خاصاً وان توجه الدراسات لتقصي أسبابه ورسم السياسات لدرء مخاطره والتخفيف من آثاره الضارّة على الأصعدة كافة.

والدراسة التي نحن بصددها ليست أكثر من إسهامة متواضعة ومحاولة لسبر غور إحدى القنوات التي تصب في خلق الضغوط التضخمية في الدول الناشئة وهي قطاع الجيش الذي تتفوق فيه على غيرها من الدول.

مشكلة الدراسة

من الخصائص المميّزة للدول الناشئة هي افتقادها إلى جهاز إنتاجي كفوء وقادر على تشغيل الموارد المتاحة أو في حال وجود هذا الجهاز فإنه غير مرن وهذا بدوره يسبغ العرض فيها بعدم المرونة.

ومن جانب آخر فإن هذه الدول منشغلة بالنزاعات والخصومات والحروب والانقلابات المسلّحة مما يفضي إلى أن يحتل قطاع الجيش مكانة متقدمة وتصبح الوظيفة الأمنية والدفاعية من الوظائف الرئيسة للحكومات واحتلالها لحصة نسبية عالية من الموارد القومية، ومن هنا كان الإنفاق العسكري وبالتالي العبء الدفاعي في هذه الدول يتسم بالارتفاع الملحوظ قياساً بنظيره في الدول المتقدمة.

ومن جانب ثالث تعاني الدول الناشئة من حركة تصاعدية دؤوبة في المستوى العام للأسعار بحيث تتصف معدلات التضخم في الكثير منها بأنها من ذوات الحدين أو الثلاثة حدود. هذا الوضع يطرح تساؤلاً هاماً يعد بحق مشكلة الدراسة وهو هل هناك علاقة بين أهمية قطاع الجيش والتضخم ؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن قطاع الجيش المتوسع يعني بالضرورة وجود إنفاق عسكري فائق، هذا الإنفاق يعدّ دفقاً نقدياً ينزل إلى السوق إما على شكل مشتريات أو دخول نقدية مما يدفع بالطلب نحو الأعلى. وبسبب ضخامة حجم هذا الإنفاق يعدّ سبباً رئيساً في عجز الموازنات الحكومية مما يستلزم تمويله من خلال الاقتراض الداخلي والذي ينساب معظمه من الجهاز المصرفي أو الإصدار النقدي فيزيد بذلك من حجم السيولة النقدية، ونظراً لعدم مرونة العرض في الدول الناشئة فان الإنفاق العسكري عبر دفعه للطلب وزيادته لعرض النقد يتوقع منه أن يسهم في رفع المستوى العام للأسعار أي انه يدفع باتجاه خلق مزيد من الضغوط التضخمية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس الى تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم وبأسلوب مبسّط دون الخوض في غمار نظريات التضخم وخلفياته المرجعية وإنما عبر صياغة إطار نظري للاستعانة به في اختبار الفرضية التي طرحتها الدراسة بان الإنفاق العسكري محفز للتضخم.

منهجية الدراسة

توظف الدراسة المنهج التحليلي –القياسي، فمن جهة ستركن إلى النظرية الاقتصادية والطروحات التي يزخر بها نقاش الإنفاق العسكري المنشورة في الأدبيات العالمية في تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم. ومن جهة أخرى تستعين بالنمذجة الاقتصادية القياسية في تحديد الآثار.

وفي نطاق تحديد الآثار سنأخذ "سوريا" حالة دراسية، اذ إنها في تقديرنا تعد نموذجاً واقعياً معبّراً عن الدول الناشئة نظراً لكونها تتسم ببروز وتنامي القطاع العسكري وفي الوقت نفسه تشهد تطورات هامة على صعيد المستوى العام للأسعار.

التحليل والمناقشة

١. تحديد المفاهيم

يعدّ تحديد المفاهيم خطوة هامّة لامتلاك تصور شمولي واضح للحالة المدروسة تعين كل من الباحث والمهتم. والدراسة التي نحن بصددها تتعامل مع شيئين هما : الإنفاق العسكري والتضخم، ترى كيف نفهمهما؟

الإنفاق العسكري كما تتصوره الدراسة يتجسد في ذلك الإنفاق المخصص في الموازنة العامة للدولة لمرفق الدفاع الوطني (الجيش) لتغطية أثمان المشتريات العسكرية الداخلية (المحلية) والخارجية (المستوردة) ودفع أجور ورواتب منتسبي القوات المسلّحة.

أما التضخم فيتجسد في وضع يكون فيه المستوى العام للأسعار مرتفع. والارتفاع المقصود هو ذلك الذي يتسم بصفة الاستمرارية وليس المؤقتة. ولهذا، فإن ما يحصل من ارتفاعات في الأسعار في وقت من الأوقات قد لا تعني بالضرورة وجود تضخم.

فالتضخم يمكن التحسس به عبر سلسلة من الزمن وليس في نقطة معينة، إذن من هذه الناحية هو تيار من التغيرات في الأسعار وليس رصيد في لحظة زمنية معينة.

وهناك عدّة وجوه تعبر عن تغيّر الأسعار، ومن ثم تحدد التضخم ودرجاته، لكن المؤشر الأكثر شهرة لقياس التضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index (CPI)) (Pogue and Sgontz, 1987, 359).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من النظريات تفسر الحالة التضخمية منها نظرية الطلب الجامح ونظرية الكلفة الدافعة ونظرية التضخم القطاعي والنظرية النقودية....الخ (Samuelson, 1989, 305-340).

٢. مداخل تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم

٢-١ مدخل قيد الإنتاج

تعد طبيعة الاقتصاد لناحية الجهاز الإنتاجي محدداً هاماً لطبيعة وحجم الأثر الذي يتركه الإنفاق العسكري على المستوى العام للأسعار. وعندما يكون الجهاز الإنتاجي محكوم بالعلاقة القائمة بين العرض والطلب ومحكوم ايضاً بتوازن هذه العلاقة، فإن تأثير الإنفاق العسكري على التضخم سيتأطر في اتجاه تأثيره على قوى

الميزان (التوازن)، فالإنفاق العسكري وأياً كان الشكل الذي يتخذه هو أحد صور الطلب في الاقتصاد، فإذا كان في الاقتصاد طاقة احتياطية Spare Capacity تقدر أن تمتص الطلب الإضافي المتولد من الإنفاق العسكري سيكون الضغط التضخمي أقل احتمالاً.

أما إذا كان هناك قصور في العرض Shortage، فإن الإنفاق العسكري المتزايد سيفرض أعباء إضافية على الاقتصاد ويضاعف من اختناقات الإنتاج الموجودة. فالضغوط التضخمية تكون أقل احتمالاً في الظهور في الاقتصاد المتباطئ Sluggish، وبطاقة فائضة Suplus، في حين تبرز هذه الضغوط عندما يكون الاقتصاد قد وصل درجة التشغيل الكامل Full Utilization (Wald, 1955, 156).

من هنا، لا يمكن الحكم مقدماً على أن الإنفاق العسكري ذو طبيعة تضخمية، وإنما لابدّ وان يستند الحكم من خلال مرونة الإنتاج بالعلاقة إلى الطلب الكلي، فعندما تكون هذه المرونة (صفراً) مشيرة إلى عدم استجابة الإنتاج للتغيرات في الطلب التي قد تحصل بسبب تزايد الإنفاق العسكري، فالأسعار سترتفع بصيغة تضخمية حقيقية وبالمعدل نفسه الذي رتبه الإنفاق العسكري زيادة في الدخل النقدي، أي بمعدل نمو الدخل النقدي نفسه، لأنه كما هو معروف أن الدخل النقدي Y_m (في حال التوازن) يساوي الطلب الكلي (الاستهلاكي C_m والاستثماري I_m) أو الإنفاق النقدي. أي :

$$Y_m = C_m + I_m$$

أو

$$Y_m = P\, Y_f$$

ومن المعادلة السابقة فإن مستوى السعر P سيتقرر بعلاقة الدخل النقدي Y_m بالإنتاج Y_f، أي :

$$\frac{Y_m}{Y_f} = P$$

ولعلّ التغير في الإنفاق العسكري سيغيّر من Y_m في حين Y_f، لا يتغير لأن الإنتاج لا يستجيب، وبذلك فإنه بالتبعية سيغير من P لأن:

$$\frac{\Delta Y_m}{Y_m} = \frac{\Delta P}{P}$$

أما إذا ترتب على الإنفاق العسكري تغير في كل من الطلب والإنتاج Y_f، وهذا التغير في الأخير (الإنتاج) قد يحصل إثر تغير في زيادة إنتاجية العمل أو تغير في إجمالي السكان، فإن الأثر التضخمي للإنفاق العسكري أما سيتلاشى إذا ما كانت الزيادة في الإنتاج تساوي الزيادة في الطلب أو ستكون حدته ضعيفة لأنه في هذه الحال لن تساوي المرونة (صفراً) وإنما رقماً موجباً يزيد على (الصفر) ويقل عن (الواحد) (Kurihara, 1969, 38-39).

إذن وفق هذا المدخل ستتمحور علاقة الإنفاق العسكري بالمستوى العام للأسعار عبر ما يحدثه هذا الإنفاق من اثر في الطلب الكلي و / أو العرض الكلي، فمن جانب الطلب، فانه يسهم في تسريع نمو الطلب الاسمي الذي يؤثر باتجاه زيادة التضخم (Nourzad, 1987, 58).

ويبرز تأثير الإنفاق العسكري في جانب الطلب بشكل اكبر ولاسيما في الدول ذات الامتصاص العسكري العالي (Andrzejewski, 1976, 33-34). والتي يشكل فيها منتسبو الجيش يشكلون نسبة ملحوظة من السكان فستشكل الرواتب والأجور حصّة نسبية ملحوظة وإن متسلميها هم عادة من ذوي الدخل الواطئ اللذين ميلهم الحدي للاستهلاك عالٍ، مما يعني أن هذه الدخول في معظمها ستتجه إلى السوق مشكلة طلباً جامحاً. وبذلك فان هذا الإنفاق سيولد دخولاً وقدرة شرائية لدى الأفراد دون أن يسهم في خلق سلع وخدمات إضافية (الفارس، ١٩٩٣، ٢٢) لأن سلعة الدفاع التي هي نتاج الإنفاق العسكري لا تجد طريقها إلى السوق ولا يتحدد لها ثمن.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن أثر تزايد الإنفاق العسكري على جانب الطلب لايختلف عن أثر غيره من الأنواع الأخرى للنفقات الحكومية (Schultze, 1981, 1-5).

أما في جانب العرض، فان الإنفاق العسكري الفائق قد يسهم في التضخم إذا ما جوبه بعدم مرونات عرض أو قيود طاقة في الصناعة العسكرية ذات القاعدة الضيقة (Capra, 1981, 21-31). فاعتماد الصناعة العسكرية على سوق للعمل الماهر يتصف بتدابير سعرية احتكارية Monopolistic و / أو احتكار بائعين Monopsonistic، فالنفقات العسكرية سترتب زيادات سعرية في هذه الأسواق التي تنتشر إلى بقية الاقتصاد، وتدخل بذلك بشكل مباشر في الرقم القياسي للأسعار (Vitaliano, 1984, 24-25)، وبذلك فإن أثر الإنفاق العسكري بهذا الخصوص في جانب العرض ينعكس في معدل تضخم السعر بشكل مشابه في أثره لهزات العرض التي تحدث على اثر ارتفاع أسعار المواد الأولية أو الطاقة. وعندما يسود التصور بان الإنفاق العسكري يتعلق بمسائل تخص الأمن القومي ويجب عدم المساس بها سيدفع ذلك إلى إهمال اعتبارات الكلفة في إقراره مما يجعله أقل مقاومة لزيادات الأسعار والأجور، فالمقتنيات العسكرية من المجهزين ستتم في الغالب على أساس الكلفة زائد Cost-Plus Basis، مما يجعل هذا الإنفاق أحد أسباب تضخم الكلفة الدافعة Cost-Push Inflation (Looney, 1989, 150).

٢-٢ مدخل طريقة التمويل

بسبب محدودية الإيرادات العامة وخاصة في الدول الناشئة وتعاظم المهام الملقاة على الحكومات وتزايد نفقاتها العامة، يترك الإنفاق العسكري عجزاً في الموازنة العامة. هذا العجز لابد وأن يموّل إما بالاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي أو الإصدار النقدي. هذه الوسائل في تمويل العجز إنما تسلك بسبب عدم رغبة الإدارات الحكومية في رفع الضرائب أو تخفيض البنود الأخرى من الإنفاق العام خشية المعارضة الشعبية. وعندما تكون خيارات الاقتراض الخارجي محدودة بسبب كلفتها وشروطها وخاصة للدول الناشئة، فإنها بالتأكيد ستلجأ إلى الاقتراض الداخلي والذي يأتي معظمه من السلطات المصرفية، أي أنه سيتخذ شكل تدفقات نقدية كبيرة أي توسع في السيولة وفي عرض النقد (Burkhead, 1955, 23) مما ينعكس في تزايد الكتلة النقدية، وبفعل سرعة تداول النقد Money Velocity سيزداد الأمر سوءً، اذ إن إنفاق عسكري بوحدة نقدية واحدة قد يسبب تزايد عرض النقد بأربع وحدات.

كما أن الحاجة إلى تمويل أعباء دفاعية ثقيلة تحفز الدول إلى إرخاء سياستها المالية والنقدية الصارمة وتحريرها، وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي (Sprague, 1955, 107).

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كان العجز في الموازنة كبيراً، وكلما كانت النسبة الكبرى منه تغطى عن طريق المصادر التضخمية كان تأثير ذلك على دفع الأسعار نحو الارتفاع ملموساً ومحسوساً (زكي، ١٩٨١، ٧٦). وحتى إذا تم اللجوء إلى تمويل الإنفاق العسكري من خلال الضرائب فإن الضغوط التضخمية ستظهر لكنها أقل شدّة مما التمويل بالعجز، لأن هكذا إنفاق له أثر مولد للدخل Income-Generating Effect يكثف من ضغوطات الطلب. فالإنفاق على السلع والخدمات يضاف مباشرة إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي، أي أنه يدخل الناتج القومي في الجولة الأولى First Round، في حين جمع الضرائب لا يدخل لغاية الجولة الثانية Second Round (Wald, 1955, 157). إذن ووفق هذا المدخل، فإن لطريقة تمويل الإنفاق دور حاسم في تحديد مسارات تأثير هذا الإنفاق على التضخم ولاسيما لناحية علاقتها بعرض النقد.

ولا يقتصر الأثر على الأسعار عبر علاقة الإنفاق العسكري بعرض النقد المحلي حسب وإنما يمتد أيضاً إلى النقد الأجنبي، فالإستيرادات العسكرية تسهم بشكل أو بآخر في تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات أو على الأقل تؤدي إلى تحجيم الصرف الأجنبي المخصص للاستيرادات الاستهلاكية، مما قد ينعكس سلباً على معدلات أداء العملة المحلية، إذ قد تضطر السلطات الاقتصادية إلى تخفيض قيمة العملة Devaluation مما يرفع أسعار السلع المستوردة.

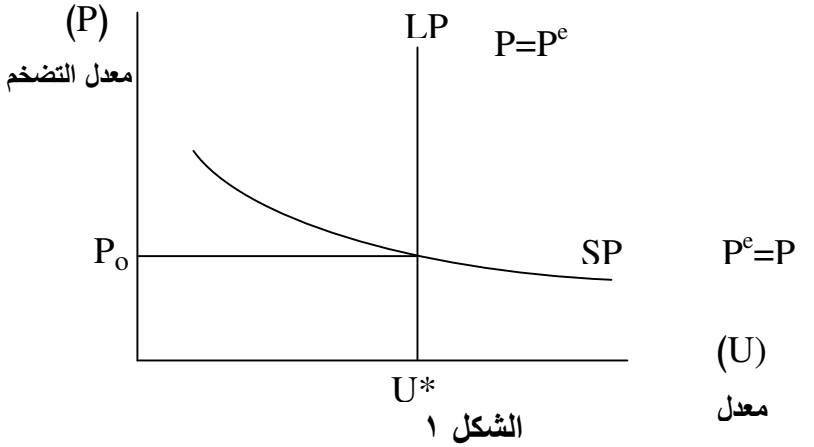
٢-٣ مدخل التوقعات التضخمية

تدخل التوقعات في سيكولوجية الفرد وتنعكس في العديد من الآثار على المتغيرات الاقتصادية. ويسهم الإنفاق العسكري عبر تغييره المباشر للتوقعات التضخمية إلى رفع معدلات التضخم، فإذا اتسم الماضي (لأي سبب كان) بدرجة عالية من الارتباط بين النفقات العسكرية والتضخم العالي، فإن ارتفاع الإنفاق العسكري قد يسبب انتقالاً آنياً في منحني التوقعات المبني على أساس منحني "فيلبس" قصير الأجل وينتج في ارتفاع معدل التضخم (Vitaliano, 1984, 29). وبالإمكان تصوير هذه العلاقة من خلال العرض الآتي:

فخلال الستينات وعلى أثر تنامي معدلات التضخم ادخل الباحثون عناصر جديدة في النظرية الاقتصادية بقصد شرح عملية تضخم السعر منها فرضية المعدّل الطبيعي Natural Rate "لميلتون فريدمان" ودور التوقعات Expectations.

وتتشكل فرضية المعدل الطبيعي ببساطة من معدل فذ Unique من البطالة يتناسق مع تضخم غير متسارع. وإن أية محاولة لدفع معدل البطالة دون المعدل الطبيعي ستتسبب في تسارع معدل التضخم. وطالما المعدل الأعلى الجديد للتضخم يحصل أن تم توقعه بالكامل ترجع البطالة إلى مستواها الطبيعي. فالعلاقة بين فرضية المعدل الطبيعي والتضخم عادة تمثل بمفهوم منحني فيلبس Philips Curve قصير

الأجل وطويل الأجل والذي يمكن تصويره حسب الآتي (Phillips, 1958, 283-299) (Fisher and Dornbusch, 1984, 750-751):



الشكل ١
العلاقة بين البطالة والتضخم

وحسب ما يوضح الشكل المذكور آنفاً، فإن معدل البطالة الطبيعي U* يتمثل بمنحنى فيلبس طويل الأجل العمودي LP الذي عبره التضخم الفعلي والمتوقع متساويان $P=P^e$. في الأجل القصير محدد بمعدل تضخم متوقع معين P^e فإن المنحنى الاعتيادي لفيلبس ذا الميل السالب SP يشير إلى الاحلال التبادلي بين البطالة والتضخم، ويتواجد عدد كبير من منحنيات قصيرة الأجل SP، كل واحد منها يمثل معدلاً معيناً من التضخم المتوقع وكل واحد منها يتقاطع مع LP عند U*، فإذا ما كانت التوقعات (Gordon, 1980, 244) مستندة على تجربة الماضي وإن هناك علاقة بين الإنفاق العسكري ومعدل التضخم، فإن أية زيادة في الإنفاق ستنقل المنحنى SP إلى الأعلى، لأنها سترفع من معدل التضخم المتوقع P^e مما تجعل معدل التضخم يتزايد بشكل متناسب Proportionately، فمعدل التضخم المتوقع الذي يتأثر بالإنفاق العسكري يلعب دوراً مركزياً في تفسير التضخم الفعلي، ولاسيما في الدول التي يقوم نظامها النقدي على قاعدة العملة الورقية. فالأفراد يفترض بهم أن يبنوا توقعاتهم بعقلانية في ظل كل المعلومات المتاحة لهم والتي يجب أن تكون كاملة، وإذا ما حصل ذلك فإن مستوى السعر المتوقع P^e سيعتمد كلياً على مستواه السابق P_{-1}، أي : $P^e = P_{-1}$، وهذا الأخير ذو علاقة وثيقة بالإنفاق العسكري. وعندما يحصل التضخم، فان الاحتمال الأكثر هو أن الأفراد تنمّو توقعاتهم المتعلقة بالتضخم ويكيفوا سلوكهم الاستهلاكي والادخاري طبقاً له، ولعلّه من الصعب إزالة هذه التوقعات. كما أن السلوكية التضخمية Inflationary Psychology للمستهلكين والمنتجين بدورها ستزيد أكثر من حمّى Tempo ارتفاعات السعر (Chan, 1985, 415).

٣. الاختبار التجريبي

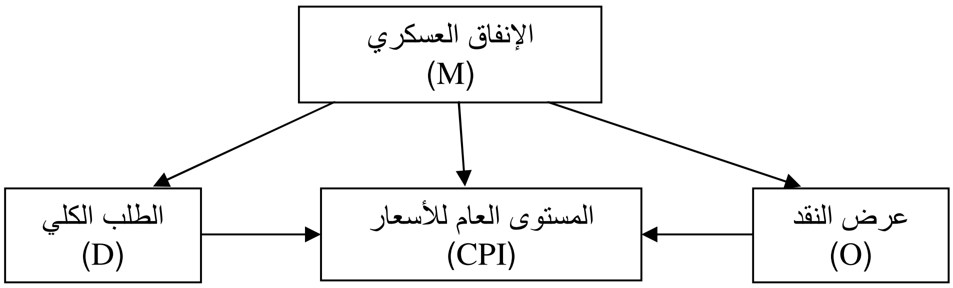
كما أشرنا في منهجية الدراسة سنأخذ سوريا حالة دراسية لتحليل علاقة الإنفاق العسكري بالتضخم من خلال بناء نموذج قياسي وحسب الآتي:

٣-١ طبيعة النموذج

عندما يكون الهدف الرئيس من النموذج تشخيص أثر الإنفاق العسكري على العملية التضخمية فإن الأساس في ذلك هي فهم حركية التضخم وإشراك المتغيرات ذات العلاقة الرئيسة المؤثرة فيه بحيث يكون النموذج منسجماً مع التصورات الاقتصادية النظرية والواقعية.

٣-٢ هيكل النموذج

تكشف لنا من خلال الإطار النظري أن هناك علاقة حركية ثلاثية بين الإنفاق العسكري والتضخم تأخذ أشكالاً مباشرة وغير مباشرة، فالإنفاق العسكري يؤثر في بناء توقعات الأسعار ويؤثر على الطلب الكلي والسيولة المحلية وبالإمكان تصوير هذه العلاقة بالمخطط الآتي:



الشكل ٢
علاقة الإنفاق العسكري بالمتغيرات الاقتصادية

وحسب ما يكشف المخطط، فإن التغيرات والانتقالات في المستوى العام للأسعار التي شهدتها سوريا لا تخرج في حقيقتها عن تأثير التفاعل المركب للتوقعات وضغط الطلب والسيولة في السوق.

ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان الوقوف على تأثير هذه العوامل، ولتحقيق هذا الغرض وصفنا نموذجاً قياسياً جعلنا فيه المستوى العام للأسعار CPI متغيراً معتمداً مطلوب تفسير الاختلافات الكلية فيه، وكل من الإنفاق العسكري M وفائض الطلب D وعرض النقد O وحصة الإنفاق العام في الناتج المحلي E متغيرات مستقلة وحسب الصيغة الآتية :

$$CPI = \alpha + b_1M + b_2 D + b_3 O + b_4 E + U$$

٣-٣ افتراضات النموذج

اتساقاً مع فرضية الدراسة والبناء النظري للعلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم فانه يتوقع أن يستجيب المستوى العام للأسعار إيجابياً وبشكل متناسب إلى الإنفاق العسكري وفائض الطلب وعرض النقد.

٣-٤ توصيف متغيرات النموذج

بالنسبة للمستوى العام للأسعار CPI الذي يمثل المتغير المعتمد فقد عبرّنا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة ١٩٩٠سنة أساس. أما الإنفاق العسكري M فقد أخذنا الإنفاق المخصص لقطاع الدفاع بالأسعار الجارية. وبالنسبة لفائض الطلب D فقد تم احتسابه من الإنفاق الكلي مطروحاً منه الناتج القومي علماً بان الإنفاق الكلي احتسب من خلال حاصل جمع كل من الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص والاستثمار القومي. في حين وصفنا عرض النقد O من خلال التغير السنوي في النقود وأشباه النقود. أما متغير حصة الإنفاق العام في الناتج المحلي E فقد أدخلناه لتصحيح أي تحيّز قد يحصل في النموذج بسبب الارتباطات العالية بين المتغيرات.

٣-٥ تقييم النموذج

طالما أن الغرض من النموذج هو تحليل للآثار واختبار افتراضات وليس التنبؤ، فإن تقييم صلاحيته التجريبية سوف تستند بشكل رئيس على المعلمات الهيكلية المنفردة (الخطأ المعياري SE واختبار t). ومع ذلك فإننا سوف لن نهمل اختبارات الجودة الإجمالية F,R^R. لكن الأهمية ستعطى بشكل اكثر إلى عدم تحيز المعلمات وليس إلى كفاءتها.

٣-٦ الفترة الزمنية ومصادر البيانات

سيغطي النموذج المدة ١٩٧٠-٢٠٠٠،اذ إن هناك بيانات متاحة للمتغيرات ضمن نشرات صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وان هذه المدة من الكفاية بحيث تسمح بإجراء التحليل القياسي وتشخيص الآثار.

٣-٧ تقدير النموذج

سيتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ذات المرحلة الواحدة لكون النموذج يفي بفرضيات هذه الطريقة العامة منها والخاصة وسنستعين بالبرامج الجاهزة Minitab .

٣-٨ نتائج التقدير

ظهرت نتائج التقدير حسب ما معروضة في الجدول الآتي:

الجدول ١

نتائج تقدير نموذج المستوى العام للأسعار في سوريا

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة

الثابت (α)	الإنفاق العسكري (b_1)	فائض الطلب (b_2)	عرض النقد (b_3)	حصة الإنفاق في الناتج (b_4)	
40.8 (3.81)	0.00305 (6.83)	0.000379 (1.73)	0.000545 (1.61)	-1.18 (-4.82)	المستوى العام للأسعار
R^2=96.8%				F=194.75	

ويلاحظ من نتائج التقدير أن الملاءمة التجريبية للتقدير مقبولة وإن المعلمات المقدرة كافة ذات معنويات إحصائية عالية ومقبولة وتتفق مع الفرضيات التي استند إليها النموذج.إذ ظهر أن كل مليار ليرة إنفاق عسكري ترفع المستوى العام للأسعار بـ ٣ نقاط، وهذا يمثل الأثر المباشر للإنفاق العسكري على التضخم.

وإن فائض طلب بمليار ليرة يرفع المستوى العام للأسعار بـ ٠.٤ نقطة. وأن زيادة السيولة بمليار ليرة ترفع المستوى العام للأسعار بـ ٠.٥ نقطة.

هذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن الإنفاق العسكري يسهم بجزء لا يستهان به من التغير في المستوى العام للأسعار، وإذا ما أدخلنا في حساباتنا التأثيرات التي يمارسها الإنفاق العسكري على فائض الطلب وعرض النقد اللذين بدورهما يدفعان المستوى العام للأسعار إلى الأعلى لتجلّت لنا حقيقة الدور الذي يمارسه الإنفاق العسكري في العملية التضخمية.

الخاتمة

تبين وبشكل لا لبس فيه أن الإنفاق العسكري يؤثر إيجابياً على المستوى العام للأسعار أي يرفعه، مما يعني انه يسهم بشكل أو بآخر وبطريق مباشر وغير مباشر في خلق ضغوط تضخمية الأمر الذي يستوجب الحد منه إذا ما أريد تخفيف هذه الضغوط. لكن ليس كل تضخم غير مرغوب، فعندما يقود الإنفاق العسكري إلى تضخم سلس Mild فانه قد يشجع على الاستخدام الكامل لممكنات الإنتاج المتواجدة، أي سحب الموارد غير المستخدمة أو دون الاستخدام إلى الاستخدام الاقتصادي مما يجعله يسهم بطريقة غير مباشرة بآثار إيجابية على النمو الاقتصادي.

كما أن التضخم في بعض الأحيان يفرض ادخار إجباري على المستهلكين، وهذا يحصل عندما يرفع التوسع في الإنفاق العسكري الأسعار ويخفض الدخل الحقيقي للمستهلكين، مما يخفض الاستهلاك بالقيم الحقيقية.

لكن هذا لا يعني أننا نوصي بأن يكون التضخم مدخل مشروع لسياسة التنمية. فالتضخم شبح مخيف، إذ من السهولة أن تصبح العملية التضخمية عادة يصاحبها تشوه قرارات الاستثمار، ولهذا يجب أن تنصب الجهود على احتوائه والتقليل من آثاره السلبية والقضاء على مسبباته.

والدراسة لا تتهم الإنفاق العسكري في الدول الناشئة بأنه مصدر التضخم وإنما يمكن أن تنسب لنفسها بأنه إحدى القنوات التي تسهم في تنامي الضغوط التضخمية. وإن حجم هذه المساهمة يتوقف بشكل رئيس على الثقل النسبي لحجم الإنفاق العسكري في الناتج المحلي الإجمالي، فهذا الثقل هو الذي يحدد البعد المحوري

للعلاقة القائمة بين الإنفاق العسكري والمستوى العام للأسعار. فكلما كان هذا الثقل كبيراً، يؤدي التغير الذي يحدث فيه بلا شك إلى إحداث انعكاسات محسوسة في مختلف أنواع المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن بينها المستوى العام للأسعار.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. رمزي زكي، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠ –١٩٧٩، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ١٩٨١ .
٢. عبدالرزاق فارس الفارس، "السلاح والخبر : الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧١، أيار، ١٩٩٣ .

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. A W Phillips, "The Relationship Between Unempolyment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the UK 1862-1957", Economica, Vol. 25, 1958.
2. Charles L. Schultze, "Economic Effects of Defense Budget", Brooking Bulletin, Vol. 18, Fall 1981.
3. Donald F. Vitaliano, "Defense Spending and Inflation: An Empirical Analysis", Quarterly Review of Economics and Business, Vol. 24, No.1, 1984.
4. Farrokh, Nourzad, "A Re-Examination of the Effect of Rapid Military Spending on Inflation", Quarterly Journal of Business and Economics, Vol. 26, No.3, Summer, 1987.
5. Haskell P. Wald, "Fiscal Policy, Military Preparadness and Postwar Inflation", Readings in Fiscal Policy, George Allen and Unwin Ltd, London, 1955
6. James, R. Capra, "The National Defense Budget and its Economic Impact", Quarterly Review, Reserve Bank of New York, Summer 1981.
7. Jesse Burkhead, "The Balanced Budget", Readings in Fiscal Policy, George Allen and Unwin Ltd., London, 1955.
8. Kenneth K. Kurihara, "Contributions and Limitations of keynsian Theory", Economic Studies Quarterly, Vol. 20, April, 1969.
9. M W Sprague, "Loans and Taxes in War Finance", Readings in Fiscal Policy. George Allen and Unwin Ltd., London, 1955.
10. Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, Economics, 13th Ed., McGraw-Hill International, 1989, Ch. 14 and 15.
11. Robert J. Gordon, "A Consistent Characterization of a Near-Century of Price Behavior", American Economic Review, Vol. 70, No. 2, May 1980.
12. Robert Looney, "Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World", Economic Development and Cultural Change, Vol. 38, No.1, Oct 1989.
13. Stanistaw Andrzejewski, Military Organization and Society, Routledge and Kegan Paul, London.
14. Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch, Economics, 2nd Printing, McGraw-Hill International, 1984.
15. Steve Chan, "The Impact of Defense Spending on Economic Performance: A Survey of Evidence and Problems", Orbis, Vol. 29, No. 2, Summer 1985.
16. Thomas Pogue and L.G Sgontz, Government and Economic Choice: An Introduction to Public Finance, Houghton Mifflin, Boston, 1987.

MILITARY EXPENDITURE AND INFLATION

A THEORETICAL AND EMPIRICAL ANALYSIS

ABSTRACT

Inflation is regarded as a global economic phenomenon, all countries regardless of its progress suffer from it. Subjugated efforts were made to confront inflation and containing it. Whereas developing countries haven't given it the attention it deserves. Due to the negative economic and social effects of inflation, it became necessary to search for its reasons and resources. Military expenditure represents one of the channels that contributes in creating inflationary pressure via its effects on price expectations and demand surplus and raising money liquidity in the economy.